

حول  
أزمة مياه الشرب  
في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية

سلسلة تقارير

خاصة (29)

نيسان 2004

## مقدمة:

تعاني الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة من أزمة مياه خانقة، وصلت أوجها في صيف عام 2003.

لقد اختلفت الأسباب المؤدية إلى أزمة المياه من منطقة إلى أخرى، لكنها اجتمعت في نوعين رئيسيين: أسباب داخلية فلسطينية، وأسباب خارجية إسرائيلية. وقد شكلت الممارسات الإسرائيلية العامل الأبرز الذي خلق أزمة في المياه في المناطق الفلسطينية المختلفة. فالإحتلال الإسرائيلي للسيطرة الكاملة على مصادر المياه في فلسطين، عملت سلطات الإحتلال على الحد من الأذونات الممنوحة للفلسطينيين لحفر آبار جديدة، أو إقامة شبكات مياه داخلية، وفرضت قيوداً كبيرة على الهيئات المحلية في مجال تطوير مصادر المياه الخاصة. كما قامت سلطات الإحتلال ببناء المستوطنات في مناطق توفر المياه العذبة، وبناء السدود لحبس المياه السطحية، هذا إضافة إلى عدم تصريف المياه العادمة للمستوطنات وفق الطرق السليمة. وعلى المستوى الوطني، لم يتم إتباع الطرق اللازمة في تصريف المياه العادمة، أو في إستخدام المبيدات الحشرية، مما أدى إلى تلوث المياه وزيادة ملوحتها، وبالتالي عدم صلاحيتها للإستخدام الآدمي خاصة في قطاع غزة.

يعالج هذا التقرير المشاكل الرئيسية التي تؤدي إلى أزمة مياه الشرب في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية. يسلط التقرير الضوء بشكل أساسي على التشريعات ذات العلاقة بقطاع المياه، بعض الأمثلة على القرى والبلدات الفلسطينية التي تعاني من أزمة حادة في المياه، أسباب النقص الحاد في المياه، والجهود المبذولة لحلها. وفي الختام، تقدم الهيئة عدداً من التوصيات التي تأمل من الجهات الفلسطينية المعنية تبنيها وتنفيذها.

## أولاً: التشريعات الفلسطينية ذات العلاقة بقطاع المياه:

تعاني مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة من غياب جهة مركزية مسؤولة عن المياه الفلسطينية من حيث ضمان توفرها، جودتها، وإيصالها إلى التجمعات السكانية المختلفة. إذ تعمل في هذا القطاع العديد من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية: سلطة المياه الفلسطينية، دائرة مياه الضفة الغربية، مجالس الهيئات المحلية، وكالة غوث وتشغيل اللاجئين، إضافة إلى المؤسسات الأخرى المختلفة، كمصلحة مياه محافظة القدس، وسلطة المياه والمجاري في بيت لحم. تعمل هذه الجهات المختلفة على توفير مياه الشرب للمواطنين من مصادر مختلفة. غير أن هذه المصادر في مجملها لا تكفي لسد الإحتياجات المتزايدة، ما يدفع بالجهات المذكورة إلى شراء المياه من شركة المياه الإسرائيلية "ميكوروت".

هذا ويعد قانون المياه الفلسطيني رقم (3) لسنة 2002 من أهم تشريعات المياه في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية. إذ يهدف هذا القانون إلى تطوير وإدارة مصادر المياه، زيادة طاقتها الإنتاجية، تحسين نوعيتها، وحمايتها من التلوث والإستنزاف.

لقد نصّ القانون المذكور في المادة السادسة منه على إنشاء سلطة المياه الفلسطينية، وحدد مهامها وصلاحياتها في المادة السابعة. فقد نصّت المادة السابعة المذكورة على أنه " تحقيقاً للغايات المقصودة من هذا القانون تمارس السلطة (سلطة المياه الفلسطينية) المهام والصلاحيات التالية:

- 1- المسؤولية الكاملة عن إدارة مصادر المياه والصرف الصحي في فلسطين.
- 2- إعداد السياسة المائية العامة والعمل على تنفيذها بالتنسيق والتعاون مع الجهات المعنية.
- 3- مسح مصادر المياه وإقتراح أوجه تخصيصها وألويات إستعمالها.
- 4- إقامة مناطق حماية من خطر التلوث وممارسة الرقابة والإشراف عليها.
- 5- ترخيص إستغلال المصادر المائية، بما في ذلك إنشاء الآبار العامة والخاصة.
- 6- دراسة مشاريع المياه والصرف الصحي والمشاريع المكملة لها، ووضع معايير التصميم وضبط الجودة والمواصفات الفنية والعمل على مراقبة تطبيقها.

7- إعادة تأهيل وتطوير دوائر المياه لتزويد المياه بالجملة على مستوى محافظات الوطن كافة باعتبارها مرافق مياه وطنية.

8- الإشراف على مهنة حفر الآبار وتأهيل المقاولين في مجال إنشاء المنشآت المائية وفقاً للإجراءات التي يحددها القانون.

9- العمل على تحقيق التوزيع العادل والإستخدام الأمثل لضمان ديمومة المصادر المائية الجوفية والسطحية، وذلك بالتعاون والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة وإيجاد الحلول والبدائل المناسبة في حالة الطوارئ.

10- المشاركة في وضع المواصفات المعتمدة لنوعية المياه لمختلف أوجه إستعمالها مع الجهات المختصة وتعميم تطبيقها.

11- إعداد مشاريع القوانين والأنظمة وإصدار التعليمات المتعلقة بالمصادر المائية وتنفيذها وتقديم الرأي من الناحية الفنية في النزاعات المتعلقة بالمصادر المائية.

كما تضمنت المادة التاسعة من القانون ذاته المهام المنوطة بمجلس المياه الفلسطيني المنشأ بمقتضى هذا القانون، وأهمها:

1- إقرار السياسة المائية العامة.

2- إقرار سياسة تطوير وإستغلال المصادر المائية والإستخدامات المختلفة.

3- إقرار الخطط والبرامج الهادفة إلى تنظيم إستعمالات المياه ومنع التبذير وترشيد الإستهلاك.

4- إقرار سياسة التعرف.

5- المصادقة على تخصيص الأموال للإستثمار في قطاع المياه.

6- إقرار لوائح سلطة المياه الفلسطينية والمصادقة على الأنظمة الداخلية التي تحكم إدارتها وعملياتها.

7- إقرار الموازنة السنوية لسلطة المياه الفلسطينية ورفعها لمجلس الوزراء للمصادقة عليها.

## ثانياً: أمثلة على أزمة المياه في المناطق الفلسطينية المختلفة

تثور أزمة المياه في مناطق فلسطينية كثيرة. فيما يلي عرض موجز لتجليات الأزمة في عدد من التجمعات السكانية:

1. قرية بيت عمرة - يطا / الخليل: تعاني قرية بيت عمرة، البالغ عدد سكانها حوالي (2000) نسمة، من الإنقطاع الدائم لمياه الشرب منذ عام 2000، هذا بالرغم من وجود شبكة مياه صالحة فيها، ووجود مصدر للمياه لتزويد الشبكة. ويعتبر بئر منطقة الريحية المصدر الرئيسي للمياه في تلك القرية، غير أنه تعطل منذ عام 2000، ما أدى إلى إنقطاع مياه الشرب عن القرية.

وبسبب إنقطاع المياه عن القرية، اضطر السكان إلى شراء المياه على نفقتهم الخاصة من صهاريج مياه متنقلة أو من آبار خاصة في المنطقة، بأسعار أعلى بكثير من أسعار المياه المتدفقة في الشبكات.

وفي ردها على مكاتبات الهيئة حول مشكلة المياه في القرية المذكورة، أفادت سلطة المياه الفلسطينية بتاريخ 2004/3/8 بأنها تمكنت مؤخراً من الحصول على موافقة شركة "ميكوروت" الإسرائيلية لتحويل إدارة البئر إلى سلطة المياه لفلسطينية. وقد تم فعلاً طرح عطاء لإصلاح المضخة وتفعيل البئر. وكما أفاد المسؤولون في بلدية يطا، فإنه من المتوقع تفعيل البئر في صيف 2004.

من الجدير بالذكر أن المياه التي يتم ضخها عبر شبكة مياه مدينة يطا هي من مصادر إسرائيلية. كما تتحكم شركة المياه الإسرائيلية "ميكوروت" بكمية المياه التي يتم ضخها للمدينة والقرى المجاورة لها. وبالعادة تقلص الشركة الإسرائيلية الكمية المزودة لهذه المناطق خلال فصل الصيف، وذلك بحجة شحة المياه. ومن الأسباب الأخرى لإنقطاع المياه عن بعض أحياء مدينة يطا والقرى المجاورة لها ضعف مضخات المياه، والذي ينتج عنه عدم وصول المياه إلى المناطق المرتفعة. مثلاً، تعاني قرية خلة صالح وإعزيم من عدم وصول المياه لفترات طويلة، بسبب ضعف المضخات وإرتفاع الموقع.

2. منطقة بيت لاهيا - غزة: تكمن مشكلة المياه في هذه المنطقة في ندرة المياه الصالحة للشرب وللإستعمال المنزلي. إذ تعاني المياه الموجودة في تلك المنطقة من التلوث، وذلك بسبب إقامة أحواض الصرف الصحي فيها بشكل غير سليم، ما أدى إلى تسرب المياه العادمة

إلى المخزون الجوفي لمياه الشرب. لذلك، قامت وزارة الصحة بإغلاق بعض الآبار الملوثة، وبشكل رئيسي الآبار التي كانت تغذي القرية البدوية (أم النصر)، والتي يقطنها حوالي خمسة آلاف نسمة، حرموا من إمدادات مياه الشرب عبر الشبكات، وعانوا من نقص حاد في مياه الشرب. دفع هذا الأمر بالمواطنين في تلك المنطقة إلى شراء المياه من الصهاريج المتحركة، وبأسعار مرتفعة.

وللعلم، حصلت سلطة المياه الفلسطينية في نهاية التسعينيات من القرن الماضي على التمويل اللازم لإعادة تأهيل أحواض الصرف الصحي حتى لا تتسرّب المياه العادمة إلى المياه الجوفية، لكن لم يبدأ تنفيذ المشروع إلا في بداية عام 2004.

**3. قرية عرار - طولكرم:** يعتمد أهالي قرية عرار، البالغ عددهم حوالي سبعة آلاف نسمة، على آبار الجمع للحصول على مياه الشرب، نظراً لعدم وجود شبكة مياه أنابيب. وبصورة عامة، لا تكفي تلك الآبار لتوفير القدر اللازم من المياه للسكان، وبخاصة في فصل الصيف. هذا عدا عن تعرّض تلك الآبار للتلوث، نتيجة تسرّب مياه الصرف الصحي من الحفر الإمتصاصية إليها.

في سبيل إيجاد حل جذري لتلك المشكلة، وضعت بلدية عرار المخططات اللازمة لإقامة خزان مياه وشبكة مياه في القرية، وذلك ليتم ربطها ببئر إرتوازي رئيسي في أراضي القرية، إلا أن السلطات الإسرائيلية لم تمنح التراخيص اللازمة للبدء بتنفيذ المشروع.

في إطار جهود بلدية عرار للتغلب على المشكلة، أنشأت خزانا أرضياً قرب أحد الآبار الإرتوازية في سهل القرية، بهدف إختصار مسافة نقل المياه بالصهاريج. وقامت سلطة المياه الفلسطينية بتوفير صهريج سعته 10 متر مكعب للبلدية بدعم من الحكومة اليابانية، بهدف نقل المياه من الخزان إلى السكان في القرية. ويعمل هذا الصهريج على تزويد السكان بالمياه في كل من قريتي عرار وصيدا المجاورتين. لكن المشكلة تبقى قائمة، وذلك بسبب عدم كفاية سعة صهريج واحد لتغطية حاجات مواطني تلك القرية، ما يضطرهم إلى شراء المياه من صهاريج خاصة بتكلفة 80 شيكلاً لـ 10م3 من المياه، مما يعني إرتفاع أسعار المياه المزودة بهذه الطريقة، بالمقارنة مع المياه السائلة في الشبكات (حيث يصل سعر 10 م3 من المياه السائلة في الشبكات في القرى المحيطة حوالي 27 شيكل فقط).

4. قرية بيت فوريك - نابلس: يعتمد سكان بيت فوريك، البالغ عددهم حوالي عشرة آلاف نسمة، على آبار الجمع بشكل أساسي، وذلك لعدم وجود شبكة مياه أنابيب في القرية. لكن لا يكاد يسد ما يتم تجميعه من المياه في تلك الآبار إحتياجات السكان خلال أشهر الشتاء. ومع بداية كل فصل صيف، تتجدد مشكلة النقص في مياه الشرب، ويلجأ السكان إلى شراء المياه من صهاريج المياه الخاصة أو صهاريج المياه التي توفرها البلدية. في هذه القرية تبدو المعاناة أشد من غيرها من القرى، وذلك بسبب عدم وجود آبار قريبة لتعبئة الصهاريج، الأمر الذي يزيد من تكلفة المياه. إذ تعمل صهاريج المياه على نقل المياه لأهالي البلدة من مصادر مختلفة (بلدية نابلس، بئر عين صبح، وخط مياه شركة ميكروت الإسرائيلية في منطقة بيت إيبا). وبالتالي، تختلف أسعار المياه من مصدر إلى آخر، كما تختلف أجرة النقل تبعاً لإختلاف المسافة. فمثلاً، يبلغ سعر تعبئة صهريج المياه الذي يتسع لعشرة أمتار مكعبة من بلدية نابلس 50 شيقلاً، وأجرة النقل 80 شيقلاً، كما يبلغ ثمن 10 م<sup>3</sup> من المياه القادمة من عين صبح 30 شيقلاً، بينما تبلغ أجرة النقل 70 شيقلاً. أما المياه القادمة من شركة "ميكوروت"، فيبلغ سعر 10 م<sup>3</sup> (150) شيقلاً تشمل تكاليف النقل.

لقد زاد الأمر تعقيداً في بداية إنتفاضة الأقصى في نهاية أيلول من العام 2000، إذ قامت القوات الإسرائيلية بوضع حاجز عسكري على مدخل قرية بيت فوريك، وتم منع صهاريج المياه من الدخول إلى القرية أو الخروج منها، ما أدى إلى نقص حاد في مياه الشرب. بعد ذلك، قامت البلدية بالتعاون مع لجنة الصليب الأحمر الدولي بالتنسيق مع قوات الإحتلال للسماح لصهاريج المياه بالدخول إلى القرية. ومنعت قوات الإحتلال صهاريج المياه من الدخول إلى القرية أثناء إجتياح مدينة نابلس.

لغرض حل مشكلة المياه في تلك المنطقة، قامت سلطة المياه الفلسطينية بتوقيع عقد إيجار بئر "سالم بيت دجن" مع بلدية نابلس لمدة عشر سنوات قابل للتجديد، وهو بئر غير مستعمل أصلاً، وذلك من أجل تزويد قرى بيت فوريك وبيت دجن بالمياه. فقد كانت بلدية نابلس حفرت البئر المذكور، لكنها لم تستخدمه. وبعد إستئجار سلطة المياه للبئر، قامت بإعادة تأهيله، فتم إنشاء خزان مياه سعته 500 كوب ومضخة تضخ بمعدل 50 كوب/ ساعة. وقد تم فعلاً تشغيل البئر وتزويد سكان القرى المذكورة بالمياه مع بداية شهر تموز من العام 2003، وذلك بواسطة إستخدام الصهاريج. غير أن أسعار المياه المنقولة بالصهاريج من ذلك البئر ظلت مرتفعة بالمقارنة مع المياه السائلة في الشبكات، حيث يبلغ سعر 10 م<sup>3</sup> من المياه المنقولة بالصهاريج

التابعة للهيئة المحلية 85 شيقلاً. هذا في الوقت الذي لا يتجاوز فيه سعر 10 متر مكعب من المياه السائلة عبر الشبكات في القرى المحيطة على 45.5 شيقلاً.

5. **منطقة القرارة - شمال خانيونس / غزة:** تعتمد منطقة القرارة في توفير مياه الشرب لسكانها البالغ عددهم حوالي (17) ألف نسمة على بئرين رئيسيين في المنطقة، موصولين بشبكة مياه رئيسية. يقع البئران المذكوران في منطقة تسمى "المنطقة الصفراء" على مقربة من المجمع الإسطيطاني - غوش قطيف. قرب البئرين من المجمع الإسطيطاني المذكور هو السبب الرئيسي لأزمة المياه في هذه المنطقة. إذ تقوم قوّات الإحتلال بين الفينة والأخرى بحظر وصول العاملين إلى هذين البئرين، لتشغيلهما وتزويد المواطنين بالمياه.

وبحسب ما أفاد به رئيس بلدية القرارة للهيئة، فقد تكررت محاولات قوّات الإحتلال الهادفة إلى وقف عمل البئرين المذكورين خلال الإنتفاضة. فقامت بإطلاق النار على محوّلات الكهرباء المستخدمة في تشغيل أحدهما عدة مرات، كان آخرها بتاريخ 2004/2/10. فقد أطلق الجيش الإسرائيلي النار على المحوّل الكهربائي، مما أدى إلى تدميره بالكامل، ولم يسمح لشركة الكهرباء هذه المرة بتبديله، الأمر الذي أدى إلى إنقطاع المياه عن معظم سكان منطقة القرارة، وأصبح الإعتماد الرئيسي على البئر الثاني الذي يعمل بالسولار. وقد قامت بلدية القرارة بتشغيل البئر الذي يعمل بالسولار على مدار 24 ساعة، لكن دون أن يفي ذلك بسدّ إحتياجات سكان المنطقة، مما يضطرهم إلى شراء ما ينقصهم من مياه الشرب من محطات التحلية المنتشرة في القطاع.

توجهت بلدية القرارة إلى كل من سلطة المياه الفلسطينية ووزارة الحكم المحلي وسلطة الطاقة لحل مشكلة المياه في البلدة في ظل تعطيل البئر الذي يعمل بالكهرباء. وقد تعاقدت سلطة المياه مع صاحب بئر زراعي لتوريد المياه إلى السكان في تلك المنطقة عبر شبكة المياه. بالرغم من أن المياه في ذلك البئر مالحة ولا تصلح بالتالي للشرب.

تقدم مشكلة المياه في هذه المنطقة (القرارة) نموذجاً على مشكلة المياه في مختلف مناطق قطاع غزة. إذ يضطر معظم سكان قطاع غزة إلى إستيفاء حاجتهم من المياه، وبخاصة مياه الشرب، من تلك المياه التي تبيعها محطات تحلية المياه، والتي يبلغ سعر 10 م3 منها حوالي 65 شيقلاً، في حين لا يتجاوز سعر الـ 10م3 من المياه عبر الشبكات 25 شيقلاً.

6. قرية كفر تلت - قفيلية: يبلغ عدد سكان هذه القرية حوالي (4000) نسمة. وتعاني القرية من إنقطاع دائم لمياه الشرب، وذلك بسبب عدم وجود شبكة مياه أنابيب فيها. إذ يعتمد أهالي القرية في سد حاجتهم من المياه على آبار الجمع. غير أن هذه الآبار لا تكفي لسدّ حاجة السكان من المياه طيلة العام، وعادة ما يظهر النقص الحاد في المياه في فصل الصيف، ما يضطر السكان إلى إستكمال حاجتهم بشراء مياه الصهاريج.

إلى جانب عدم وجود شبكة مياه، تعاني القرية من عدم وجود مصادر لتزويدها بالمياه خلال شهور الصيف. لذلك تقوم صهاريج المياه بنقل المياه من أماكن بعيدة، الأمر الذي يعني إرتفاع أسعار المياه، وصعوبة الحصول عليها. إذ يقوم السكان بتسجيل أسمائهم لشراء سعة صهريج مياه يتم تعبئته من بئر شركة المدور، الذي يبعد عن البلدة 3.5 كم، ما يضطر المواطن إلى الإنتظار 30-35 يوماً للحصول على صهريج واحد من المياه سعته 10م3، بمبلغ (65) شيقلاً. أما إذا لم ينتظر المواطن دوره لمياه الصهريج التابع للمجلس المحلي، فيقوم بشراء المياه من الصهاريج الخاصة بتكلفة 85 شيقلاً لـ 10م3. هذا في الوقت الذي لا يتجاوز فيه سعر 10 م3 من المياه السائلة عبر الشبكات في المناطق المجاورة 17.5 شيكلاً.

تقدّمت بلدية قرية كفر تلت، عبر سلطة المياه الفلسطينية، بطلب لحفر بئر إرتوازي في عام 1997 إلى اللجنة المشتركة المختصة بالمياه (الإسرائيلية - الفلسطينية)، إلا أنها (أي البلدية) لم تحصل على أي رد حتى الآن. ثم تقدّمت البلدية بطلب لربطها بالشبكة القطرية الإسرائيلية، لكن السلطات الإسرائيلية رفضت الطلب. ثم تقدّمت البلدية بطلب آخر لربطها بالشبكة الإسرائيلية التي تغذي قرية سنيريا المجاورة، فرفض الطلب أيضاً.

حصلت بلدية كفر تلت بتاريخ 2004/1/10 على الموافقة لإنشاء شبكة مياه داخلية من قبل لجنة المياه الفلسطينية الإسرائيلية المشتركة. كما طالب المجلس المحلي في القرية سلطة المياه الفلسطينية بتوفير مصدر للمياه خاص بالقرية، سواءً أكان ذلك المصدر محلياً (آبار إرتوازية) حيث يوجد ثلاثة منها مجاورة للبلدة، أو من خلال الربط مع الشبكة القطرية الإسرائيلية.

أفادت سلطة المياه بدورها بأنه تم بتاريخ 2004/3/21 توقيع إتفاقية بين بلدية كفر تلت واللجنة الممثلة لأصحاب البئر رقم (15-17/19) لكي يتم تزويد القرية بحوالي 500 م3 من مياه الشرب. كما أفادت سلطة المياه بأنه على الرغم من إعتبار مصادر المياه الموجودة في فلسطين أملاً عاماً، كما ورد في المادة الثالثة من قانون المياه الفلسطيني، إلا أنها لا تستطيع إجبار أصحاب الآبار الزراعية على تحويل كميات من المياه للقرى المحيطة، لكي تستخدم

للأغراض الشرب. وذلك بسبب عدم وجود بدائل لتغطية حاجة أصحاب تلك الآبار من المياه للأغراض الزراعية.

7. **بلدة الظاهرية - الخليل:** يقطن في بلدة الظاهرية حوالي 27 ألف نسمة، وتوجد في البلدة شبكة مياه داخلية، لها مصدر واحد وهو بئر "السيميا" الموجود في بلدة السموع المجاورة. وبحسب ما أفادت به سلطة المياه الفلسطينية، تبلغ الحصة المقررة لبلدة الظاهرية من تلك البئر 450 متر مكعب يومياً (ما يقرب على 37 لتر/ الفرد/ اليوم). وبحسب مجلس محلي الظاهرية، فإن هذه الكمية من مياه الشرب تغطي 12% فقط من حاجة أهالي البلدة، وللأغراض المنزلية فقط. وبغرض سد النقص في مياه الشرب، يتوجه السكان إلى شراء مياه الصهاريج الخاصة التي تباع بمبالغ باهظة، تصل إلى 250 شيفل للصهريج سعة 10 م<sup>3</sup>. هذا في حين وفر مجلس محلي الظاهرية عبر سلطة المياه الفلسطينية صهرجاً واحداً يعمل لحساب المجلس، ولا يتجاوز سعر الـ 10 متر مكعب من المياه بواسطته أُلـ 90 شيفلاً.

### ثالثاً: أسباب نقص المياه

كما برز من الحالات العينية السابقة، هناك نوعان من الأسباب للأزمة الحادة في المياه: أسباب فلسطينية داخلية، وأخرى خارجية ناجمة عن ممارسات وسياسات سلطات الإحتلال.

#### - الأسباب الداخلية (الفلسطينية)

الأسباب الداخلية التي تؤدي إلى نقص مياه الشرب هي التالية:

1. **ارتفاع نسبة الفاقد من المياه:** حسب إحصائية سلطة المياه الفلسطينية في تقريرها الخاص بتزويد المياه في الضفة الغربية لعام 2001، تتراوح نسبة الفاقد سنوياً من الخطوط الرئيسية وشبكات التوزيع الداخلية بين 30% و 50%. هناك سببان رئيسيان لفقدان هذه الكميات الكبيرة من المياه، وهما:

أ) قدم الأنابيب (الفاقد الفني أو الفيزيائي)<sup>1</sup>: فهناك بعض شبكات المياه التي مضى على إنشائها أكثر من أربعين عاماً. وبحسب سلطة المياه الفلسطينية، فإن أكثر من 100 شبكة مياه في الضفة الغربية تحتاج إلى إعادة تأهيل.

ب) التعديلات على شبكات المياه (الفاقد التجاري)، والتي تكثر بشكل ملحوظ في المناطق المصنفة (ب). وتتم تلك التعديلات إما بوصلات غير شرعية على الخطوط الرئيسية، أو عبر التلاعب في العدادات، أو من خلال تشغيل آبار المياه دون وجود عدادات. وترى سلطة المياه الفلسطينية أن إزدياد التعديلات على قطاع المياه يعود أيضاً لضعف الإجراءات العقابية بحق المخالفين.

2. التلوث وزيادة نسبة الملوحة: بالرغم من وجود كميات كبيرة من المياه في بعض المناطق الفلسطينية، إلا أن هذه المياه تعاني من ارتفاع نسبة التلوث أو / والملوحة:

أ) عدم وجود شبكات الصرف الصحي: 48% من المنازل في قطاع غزة غير موصولة بأي شبكة صرف صحي، وتتخلص من المياه العادمة بواسطة خزانات أرضية أو حفر إمتصاصية، تختلط أحياناً بالمياه الجوفية، وتؤدي إلى تلويثها وارتفاع نسبة الملوحة فيها.

ب) إستنزاف المياه: تبرز ظاهرة إستنزاف المياه بوضوح في قطاع غزة. هناك مئات الآبار الإرتوازية التي يقوم السكان بحفرها والتصرف بالمياه المتوفرة فيها دون الحصول على الأذونات اللازمة لذلك. الأمر الذي يؤدي إلى إستنزاف كميات كبيرة من المياه.

ج) الأسمدة والمبيدات الزراعية: إن الإستعمال غير المنظم للأسمدة والمبيدات الحشرية والزراعية يساهم في تلوث المياه، وهذا ظاهر أيضاً في قطاع غزة، نظراً لقرب الخزان الجوفي من سطح الأرض.

ح) عدم القدرة على ضخ المياه على مدار الساعة في الشبكات، إذ يقتصر ضخها على يوم واحد أو يومين في الأسبوع فقط، الأمر الذي يساعد على تراكم الصدأ في الشبكات حتى ولو كانت تلك الشبكات حديثة، ما يزيد من نسبة الأملاح في المياه.

لقد أشارت التحاليل الكيميائية التي أجريت لفحص المياه الجوفية المستخدمة للشرب في بعض مناطق قطاع غزة إلى أن نوعية تلك المياه أدنى من المستوى الموصى به من قبل منظمة

<sup>1</sup> هذا بحسب تسمية سلطة المياه الفلسطينية لهذا النوع من الفاقد.

الصحة العالمية، نظراً لتركيز عنصرَي الكلوريد والنترات، ما يجعلها غير صالحة للشرب أو للإستهلاك المنزلي.

3. **عدم وجود شبكات مياه في عدد كبير من التجمعات السكانية:** أفادت سلطة المياه الفلسطينية أن هناك 220 تجمعاً سكانياً في الضفة الغربية يزيد مجموع سكانها عن 320 ألف نسمة لا يتوفر فيها شبكات مياه. ويقل هذا العدد كثيراً في قطاع غزة، إذ لا يتجاوز عدد التجمعات السكانية غير المخدومة بشبكة المياه 8، يسكنها ما لا يزيد عن 1% من إجمالي عدد سكان قطاع غزة.

4. **عدم وجود مصادر للمياه أو عدم كفاية المصادر:** تعاني بعض التجمعات السكانية من عدم توفر مصدر خاص لتزويد شبكاتها بالمياه. ورغم توفر الإمكانيات اللازمة لإقامة شبكات مياه، إلا أن المعيق الأساسي يكمن في عدم توفر المصدر اللازم لتغذية الشبكة بالمياه. وفي أحيان أخرى، تتأخر الجهات المسؤولة في إصلاح الأعطال التي تحدث في خطوط المياه الرئيسية التي تغذي الشبكات الداخلية بالمياه، ما يؤدي إلى إنقطاع المياه لشهور. كما تشير إحصائيات سلطة المياه الفلسطينية إلى وجود تجمعات مخدومة بشبكة مياه، إلا أن المصدر الذي تعتمد عليه غير كافٍ، مثل قرى غرب جنين.

#### - الأسباب الخارجية لأزمة المياه (الإعتداءات الإسرائيلية)

لقد حدثت إسرائيل من الإستهلاك الفلسطيني للمياه من خلال إتباع عدة إجراءات. فوضعت سقفاً لكمية المياه المستخرجة من كل من الآبار الفلسطينية بحيث لا تزيد عن 100 م<sup>3</sup> في الساعة، ووضعت قيوداً على منح رخص لحفر آبار جديدة للمياه، ولم تسمح بأن يزيد عمق البئر الواحد عن 140 متراً، وصادرت بعض الآبار القديمة والأراضي التي تحتوي على مياه جوفية. من جانب آخر، تحرم قوات الإحتلال الإسرائيلي الفلسطينيين من نصيبهم من مياه نهر الأردن، كما تعرقل إمدادات المياه إلى البلدات الفلسطينية المختلفة.

بصورة عامة، يمكن تصنيف الإعتداءات الإسرائيلية على المياه الفلسطينية على النحو التالي:

### أ) السيطرة على المياه الفلسطينية

إتجهت إسرائيل منذ بداية الإحتلال إلى السيطرة على مصادر المياه في الأراضي الفلسطينية، وإتخذت العديد من القرارات التي تؤكد على ملكيتها لتلك المياه. تبع هذه القرارات مجموعة من الإجراءات العملية لسيطرة السيطرة الإسرائيلية على مصادر المياه، ومنها:

- أ) مصادرة الآبار الفلسطينية لصالح المستوطنات الإسرائيلية.
- ب) حرمان الفلسطينيين من حقوقهم في مياه نهر الأردن. بحسب سلطة المياه الفلسطينية، فإن للفلسطينيين الحق في 250 مليون متر مكعب سنويا من مياه نهر الأردن.
- ت) حظرت قوات الإحتلال على الفلسطينيين حفر آبار يزيد عمقها عن 140 متراً.
- ث) حفر الآبار داخل المستوطنات الإسرائيلية.
- ج) منع وصول مياه الأودية إلى المناطق الفلسطينية، مثلما هو الحال في قطاع غزة.
- ح) بناء المستوطنات في الضفة الغربية على حوض الخزان الشرقي.

تشير إحصائيات سلطة المياه الفلسطينية في تقريرها الخاص لعام 2002، إلى أن 85% من المياه المتوفرة في الخزانات الجوفية الثلاثة في الضفة الغربية تُستغل من قبل الإسرائيليين، وهذه الكمية تتراوح بين 475 – 483 مليون متر مكعب. كما تتحكم شركة المياه الإسرائيلية "ميكوروت" في 42 بئراً في الضفة الغربية، تضخ منها أكثر من (45) مليون متر مكعب لصالح المستوطنين. ولا تزال شركة ميكوروت تشرف على تزويد أكثر من 200 تجمع سكاني فلسطيني بالمياه في مختلف أنحاء الضفة الغربية، عبر شبكات مهترئة، بالإضافة إلى تردّي نوعية المياه في بعض الأحيان، بحسب ما أثبتته الفحوصات المخبرية التي أجرتها سلطة المياه.

### ب) تلويث المياه الفلسطينية وزيادة ملوحتها

تساهم المستوطنات الإسرائيلية التي تقع غالباً على رؤوس الجبال وفي المناطق المرتفعة في تلويث المياه الفلسطينية، وذلك من خلال تصريف المياه العادمة إليها، كما يحدث في منطقة "واد النار" الواقعة بين بلدة السواحة الشرقية شرقي مدينة القدس وبلدة العبيدية شرقي مدينة بيت لحم، حيث تتسرب المياه العادمة من المستوطنات. كما تعتمد المستوطنات الإسرائيلية في قطاع غزة إلى ضخ مياه الصرف الصحي إلى الكثبان الرملية الواقعة شمال الخزان الجوفي للمياه في قطاع غزة.

ينتج عن تسرب المياه العادمة وما تحتويه من مواد سامة كالرصاص والألمنيوم تلوث في المياه السطحية والجوفية، الأمر الذي يجعلها غير صالحة للإستخدام الآدمي. كما أدى إستنزاف المياه الجوفية في منطقة قطاع غزة بسبب المستوطنات الإسرائيلية إلى زيادة نسبة الملوحة في المياه، ما يعني أن المياه المتوفرة في قطاع غزة أصبحت تعاني من مشكلتين رئيسيتين: فإلى جانب قلة المياه الصالحة للشرب، تعاني المياه المتوفرة من مشكلتي الملوحة والتلوث.

### ج) تخريب شبكات المياه الفلسطينية

تشمل الأضرار هنا تدمير محطات المعالجة، خطوط المجاري، المناهل، برك تجميع مياه الصرف الصحي ومحطات الضخ. بحسب ما أفاد به بعض المسؤولين في كل من سلطة المياه الفلسطينية ووزارة الزراعة خلال ورشة عمل نظمها مركز المعلومات الوطني الفلسطيني في غزة بتاريخ 2003/10/8، بلغت الخسائر المباشرة لقطاع المياه في محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة جراء الإعتداءات الإسرائيلية على مدى الأعوام الثلاثة السابقة (من 2000/9/29 – 2003/8/31) ما يقارب الـ 17 مليون دولار. وتشير الإحصائيات الفلسطينية الصادرة عن قسم التتقية والمياه في وزارة الزراعة إلى أن عدد البرك وخزانات المياه التي تم تدميرها منذ بداية الإنتفاضة وحتى نهاية شهر آب 2003 بلغ 849، هذا إضافة إلى تدمير ما لا يقل عن 203 بئر مياه.

من جانب آخر، منع الحصار الإسرائيلي دخول قطع الغيار اللازمة لصيانة محطات المعالجة والضخ، كما أعاق وصول المواد الكيماوية اللازمة لتطهير المياه بعد إستكمال المعالجة.

### ح) خفض الحصص الفلسطينية من المياه الصالحة للشرب

قامت قوات الإحتلال ببناء السدود الكثيرة، وذلك لحجز مياه الأمطار المارة عبر الأودية. فقد تم إقامة 32 سداً وحاجزاً في الضفة الغربية، إضافة إلى إقامة خزانات لتجميع المياه على مجاري الأودية في قطاع غزة، الأمر الذي أدى إلى وقف جريان وادي غزة تماماً، والذي يعتبر الشريان الرئيسي لتزويد غزة بالمياه، وكان فيما مضى عاملاً مساعداً لعمليات الري في المنطقة الوسطى من القطاع. وكان يزود القطاع بحوالي 14 مليون م<sup>3</sup>.

كما أقدمت سلطات الإحتلال على تقليص الحصص الفلسطينية من المياه في صيف عام 2003 بنسبة 12%، وذلك بذريعة تراجع كميات الأمطار. وقد أدى ذلك إلى تخفيض كمية المياه التي يتم شرائها من المصادر الإسرائيلية من 33.5 مليون م<sup>3</sup> سنوياً إلى 29.5 مليون م<sup>3</sup>. وقد نتج عن ذلك تقليص حصص المياه في محافظات الخليل، بيت لحم، أريحا، سلفيت، وجنين، إضافة إلى بعض المناطق في محافظة طولكرم.

### خ) عدم منح التراخيص لإنشاء مشروعات خاصة بالمياه

يحتاج أي مشروع يتعلق بالمياه داخل مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية إلى إجراءين: الأول الحصول على موافقة من لجنة المياه الفلسطينية الإسرائيلية المشتركة، والثاني الحصول على ترخيص من سلطة المياه الفلسطينية بإقامة المشروع في المناطق المصنفة (أ، ب)، وترخيص من منسق شؤون المياه الإسرائيلي في المناطق المصنفة (ج). وبحسب ما أفادت به دائرة مياه الضفة الغربية، فإن المشكل الأكبر هنا يتمثل في إعاقه اللجنة المشتركة المذكورة لمعظم مشاريع حفر آبار إرتوازية جديدة أو إعادة تأهيلها. هذا بالإضافة إلى المعوقات التي تفرضها سلطات الإحتلال على إنشاء شبكات مياه جديدة أو إعادة تأهيل الشبكات القائمة. فمثلاً، حصلت قرية كفر تلت على الموافقة الإسرائيلية لإقامة شبكة مياه، لكنها لم تحصل على الموافقة اللازمة لحفر بئر إرتوازي يغذي تلك الشبكة. كما منعت سلطات الإحتلال مد خط مياه بالقرب من حاجز ترقوميا غربي مدينة الخليل لتزويد الظاهرية بالمياه. ومنع مجلس محلي قرية عزون/ قلقيلية من إعادة تأهيل البئر الإرتوازي الوحيد في البلدة، حيث كان من المقرر رفع القدرة الإنتاجية له من 60 كوب إلى ما يزيد عن 95 كوب في الساعة. كما رفضت سلطات الإحتلال السماح بمد شبكات مياه في قرى كفر الديك وبروقين بمحافظة سلفيت، بالرغم من إستكمال المخططات وتوفير الأموال اللازمة.

## رابعاً: الجهود المبذولة لحل مشكلة نقص مياه الشرب

هناك الكثير من المشاريع القائمة أو المخطط لإنشائها لدعم قطاع مياه الشرب في المناطق الخاضعة لسيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية. لكن هذه الجهود تبقى قاصرة عن حل مشكلة النقص الحاد في المياه في المناطق المختلفة، لأن السبب الرئيسي وراء أزمة المياه مرده سياسات وممارسات سلطات الإحتلال. أما الجهود المبذولة على هذا الصعيد فهي على نوعين، رسمي وغير رسمي:

### الجهود غير الرسمية

**1. المحطات الخاصة بتحلية المياه:** هناك 18 محطة تحلية مياه في قطاع غزة، تسع منها مرخصة من قبل وزارة الصحة، وتسع محطات غير مرخصة. وتعمل هذه المحطات كمنتجة وموزعة للمياه العذبة. حسب المعلومات المتوفرة للهيئة، يعتمد جزء من السكان في قطاع غزة بشكل أو بآخر على المياه المحلاة في هذه المحطات، نظراً لإرتفاع نسبة تلوث المياه الواصلة عبر الشبكات.

**2. مشاريع اللجنة الدولية للصليب الأحمر:** نفذت اللجنة الدولية للصليب الأحمر خلال عامي 2002 و 2003 برنامجاً خاصاً لتوفير مياه الشرب خلال شهور الصيف لعائلات ومدارس فلسطينية في بعض القرى التي تعاني من نقص حاد في المياه، خاصة في محافظتي الخليل وسلفيت. وقد قامت اللجنة المذكورة بتوزيع المياه بواسطة الصهاريج على ما يقارب 5000 عائلة وبعض المدارس في 47 تجمع سكاني في محافظة الخليل، وحوالي 1400 عائلة في قرى محافظة سلفيت، وذلك للفترة الواقعة ما بين حزيران وتشيرين ثاني 2003.

كما قامت اللجنة الدولية للصليب الأحمر ببناء آبار جمع لمياه الأمطار لإستغلالها للشرب. فمثلاً، قدمت اللجنة المذكورة خلال عام 2003 دعماً مالياً بمبلغ 120 ألف دولار أميركي لبناء 98 بئر جمع. وتغطي هذه المبالغ 70% من مجمل التمويل اللازم لبناء تلك الآبار.

**3. مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين:** تعمل مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين على إنجاز بعض المشاريع خاصة في منطقة الريف الفلسطيني. وقد ركزت هذه المشاريع على توعية المواطن الفلسطيني للحد من إستنزاف المياه، والحد من التلوث في مياه آبار الجمع. وبغرض تجميع مياه الأمطار في آبار، عملت المجموعة من خلال مشروع أطلقت عليه إسم "الحصاد المائي" على حفر 286 بئراً خلال العام 2003، 31 منها للمدارس والعيادات.

## الجهود الرسمية

1. سلطة المياه الفلسطينية: تشرف سلطة المياه الفلسطينية على العديد من المشاريع الهادفة إلى إحتواء أزمة مياه الشرب في الضفة الغربية وقطاع غزة. ومن جملة المشاريع التي قامت بها حسب ما جاء في التقرير الصادر عنها حول تزويد المياه في الضفة الغربية لعام 2002:

أ. حفر بعض الآبار الإرتوازية، كبئر "سالم - بيت دجن" في محافظة نابلس، والذي بوشر العمل به في صيف عام 2003.

ب. إنشاء عدد من شبكات المياه في مناطق لم تكن مخدومة بمثل هذه الشبكات. فمثلاً، قامت سلطة المياه الفلسطينية خلال عام 2002 بإنشاء شبكتي مياه في قرיתי فرخة وإسكاكا في محافظة سلفيت.

ج. وبهدف خفض نسبة الفاقد من المياه الجارية في الشبكات، عملت سلطة المياه على إعادة تأهيل الشبكات في بعض المناطق، مثل الزعيم والعيزرية وأبوديس في محافظة القدس.

د. تأهيل عدد من الينابيع المستخدمة كمصادر لمياه الشرب، لا سيما تلك الموجودة في مناطق غير مخدومة بشبكات المياه.

هـ. توزيع صهاريج مياه على التجمعات السكنية، وبخاصة التجمعات السكنية غير المخدومة بشبكة المياه. لقد وزعت سلطة المياه الفلسطينية في العام 2002 حوالي 40 صهريجاً على تجمعات سكنية مختلفة في الضفة الغربية.

وفي إعتقاد المسؤولين في سلطة المياه الفلسطينية، فإن الحل الحقيقي لمشكلة المياه هو بالدرجة الأولى سياسي، ويتمثل بإستعادة المياه المخصصة للفلسطينيين من نهر الأردن، إستعادة الآبار التي تشرف عليها شركة المياه الإسرائيلية "ميكوروت" في الضفة الغربية، والتقسيم المنصف لمياه الأحواض الجوفية بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

2. مشاريع المجالس البلدية والقروية: تقع مسؤولية ضخ مياه الشرب في معظم التجمعات السكنية الفلسطينية على عاتق المجالس البلدية والقروية. إذ يقع على عاتق تلك المجالس العمل على زيادة الكفاءة الإنتاجية للآبار الموجودة، حفر آبار جديدة، إنشاء خزانات وبرك جمع للمياه، ومد شبكات المياه. غير أن الجهود التي تقوم بها المجالس البلدية والقروية في هذا الشأن غالباً ما تصطدم إما بمعيقات إسرائيلية أو بنقص التمويل اللازم للتنفيذ.

## إستنتاجات وتوصيات

سلط التقرير الضوء على الأسباب الرئيسية وراء أزمة المياه في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية. وكما يتبين من التقرير، هناك أسباب داخلية فلسطينية تؤدي إلى إستنزاف المياه المتوفرة أو جعلها غير صالحة للإستخدام الآدمي. إلا أن السبب الرئيسي لأزمة المياه في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية مرده سياسات وممارسات سلطات الإحتلال الإسرائيلي، والتي تحدّ من سيطرة الفلسطينيين على مصادر المياه وإستغلالها. فقد أبرز التقرير سيطرة قوات الإحتلال شبه الكاملة على مصادر المياه، هذا بالإضافة إلى المعوقات الكثيرة التي تضعها في طريق إستغلال السلطة الوطنية لمصادر المياه، مثل تعقيد إجراءات منح التراخيص اللازمة لحفر أبار إرتوازية أو إنشاء شبكات مياه جديدة، تلويث الآبار الجوفية للمياه، وتخريب شبكات المياه.

أخذين بعين الإعتبار السياسات والممارسات الإسرائيلية المذكورة، تبقى السلطة الوطنية الفلسطينية، وفي حدود إمكانياتها، هي الجهة الرسمية المسؤولة عن الحفاظ على الموارد المتوفرة من المياه، إدارتها بالشكل الذي يكفل صلاحيتها، توزيعها وعدم هدرها.

لغرض حلّ أزمة المياه أو التخفيف من حدّتها، توصي الهيئة بما يلي:

1. ضرورة التوزيع الواضح للأدوار بين الحكومة والقطاعين الأهلي والخاص فيما يتعلق بالمسؤولية عن قطاع المياه، وفقاً لما ورد في قانون المياه رقم (3) لسنة 2002.
2. ضرورة إدخال التعديلات اللازمة على قانون المياه الفلسطيني، بحيث يمنح سلطة المياه مسؤولية كاملة عن ضخ المياه إلى المناطق الفلسطينية، ويكفل التوزيع المنصف للمياه على التجمعات السكانية في المناطق المختلفة وبأسعار معقولة، إضافة إلى وضع إستراتيجيات لمواجهة أزمة المياه، خاصة في فصل الصيف.
3. ضرورة العمل على معالجة مياه الصرف الصحي والمياه العادمة، وذلك بغرض إعادة إستخدامها في الأغراض الصناعية والزراعية، بدلاً من إستخدام المياه النقية اللازمة للشرب وللإستعمالات المنزلية.

4. حتى يتمكن المواطن من الحصول على المياه بأسعار معقولة وبطريقة ميسرة، من الضروري أن تقوم كل من سلطة المياه الفلسطينية والهيئات المحلية بتوصيل شبكات المياه إلى مختلف المناطق غير المخدومة حالياً.

5. ضرورة تفعيل وتطوير آليات الرقابة للحد من فاقد المياه، وكذلك لوضع حدّ لحفر الآبار الخاصة قرب المنازل وفي المزارع.

6. ضرورة الحد من تلوث المياه الناجم عن استخدام المخصبات والمبيدات الحشرية والزراعية. وذلك عن طريق تثقيف المزارعين بالطرق السليمة لإستخدام المخصبات والمبيدات، وكذلك الحد من إستخدام الحفر الإمتصاصية التي تساهم في تلويث المياه الجوفية عن طريق إنشاء شبكات صرف صحي في المدن والبلدات الفلسطينية المختلفة.

7. ضرورة المعالجة الجديّة لمشكلة التباين في أسعار المياه في المناطق الفلسطينية المختلفة. (سواء تلك التي تنساب في الشبكات أو التي تنقل في الصهاريج).

وفي الختام، من الضروري والواجب أن تتكاتف الجهود الرسمية وغير الرسمية لضبط إستهلاك المياه، ضمان نوعيتها، إيصالها للأماكن المختلفة بأسعار معقولة، وتوزيعها بصورة منصفة، خاصة في وقت الأزمات الحادة في فصل الصيف من كل عام.